

حوار الشرق الأوسط مع الاخ صخر حبش عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

س: تشعرا لاسواط السياسية والمعارضة بان اجراءات السلطة الفلسطينية واعادادها لاعلان الدولة ليست جدية بالقدر الكافي لمواجهة تبعات هذه الخطوة، كيف ترى ذلك؟

بداية لابد من التأكيد على ان اعلان الدولة هو احد اهم الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الى جانب حق العودة.. وحق تقرير المصير.

وهو بهذا المعنى يصبح دعمه واجباً وفرض عين على كل فلسطيني سواء كان في موقع المعارضة للاتفاقيات المجحفة او كان مؤيداً لها. وان المفاوضات التي جرت وتعطلت ومن ثم تحولت الى اتصالات وحوارات متقطعة بسبب سياسة ننتيا هو كانت تتم من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كل اماكن تواجده.

لقد حرص ننتيا هو على اضعاف السلطة بكافة الوسائل وذلك للحيلولة بينها وبين تطورها لتصبح بسلطاتها الاساسية الثلاث ركائز ثابتة للدولة الفلسطينية فالسلطة القضائية الفلسطينية مهلهلة. والسلطة التشريعية مهمشة ومعطلة الى حد كبير والسلطة التنفيذية تعاني من نقص الموارد والموازنات وتضخم في الادارات الى حد البطالة المقنعة. وعلى الرغم من بعض الانجازات الهامة في مجالات التعليم والصحة وغيرها. الا ان معاناة هذه الوزارات من غياب الامكانيات يجعل السلطة التنفيذية في وضع صعب وخاصة ان عدم التزام الدول المانحة بما تعهدت به جعلت الخطط الطموحة تنحدر الى اسفل الادراج. هذا الوضع الازمة الذي يحاصر السلطة الوطنية يجعلها بحاجة الى انتفاضة داخلية ونهوض وتحشيد لكي لا تكون فقط مقنعة للاوساط السياسية المعارضة وغير المعارضة. وانما لتكون جاذبة وحاشدة لكل هذه الاوساط لتشارك بفعالية وقناعة لجعلها تتجاوز الموقف الرافض للاتفاقيات ، باعتبار ان اعلان الدولة هو تنويع لهدف استراتيجي يفتح في المستقبل آفاق نضالية لكل اطراف وقوى ومنظمات الشعب الفلسطيني.

لقد بدأت منظمة التحرير والسلطة الاستعدادات والتحضيرات لهذا اليوم التاريخي الذي لا يجوز ان يمر بدون تكريسه يوم تنويع للاستقلال الوطني وللدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المباركة.. وقد اصبحت ورشات العمل واللجان التي كلفتها المنظمة والسلطة تعمل بدأب ونشاط متجاوزة طبيعة البدائل والخيارات ومكرسة لاهمية الاستعداد الذي من شأنه ان يحسن واقع اجهزة السلطة. وبقدر دورها ويجعل الاداء العملي في كل المجالات على احسن حال بما يخدم واقع تحقيق الهدف. وواقع الوصول اليه وواقع التطور به الى المستوى الارقى مستقبلاً. وما ردود الفعل الاسرائيلية العنصرية ضد هذا الهدف الفلسطيني الاسمي الا تعبيراً عن صحة قرار الاعلان في وقته وزمانه. فهو قرار استراتيجي وليس مجرد تكتيك تفاوضي ومن يتعامل معه على اساس التكتيك فانه ابعد ما يكون عن الالتزام بمصالح وحقوق الشعب الفلسطيني المقدسة. وهذا يقتضي من جميع المسؤولين في السلطة الوطنية وحركة فتح ومنظمة التحرير ان يؤكدوا استراتيجية القرار وان لا تكون تصريحاتهم مشككة بامكانية التمسك به في حالة التوصل الى اي اتفاق مع حكومة ننتيا هو لتحقيق مكاسب انية على حساب الهدف الاستراتيجي الال.

س: تتحمل حركة "فتح" المسؤولية الاكبر بالنهوض بمشروع اقامة الدولة، كيف ترى جاهزية الحركة واستعدادها العام القادم؟

على الرغم من وجود مكثف لاعضاء حركة فتح في السلطة الوطنية، الا ان الجيش الاكبر لحركة فتح.. جيش الانتفاضة هو ما يتشكل منه التنظيم في الاقاليم.. وهو الذي تقع على عاتقه مهمة دعم منظمته وسلطته في القرار التاريخي. وقد قررت اللجنة المركزية في اجتماعها الاخير التوجه لتحشيد الواقع الفتحوي في المناطق والاقاليم ومن خلال المؤتمرات الحركية للنهوض بالوضع التنظيمي وتعزيز الروح الديمقراطية في الحياة الداخلية، وهذا الامر كان مطلوباً قبل اعلان الدولة وسيبقى مطلوباً بعدها. ولكن الظروف والعقبات التي كانت تقلل التحفز وتثير الاحباط اصبحت مرفوضة من جانب القواعد التنظيمية. وقد اكدت اللجنة المركزية على استراتيجية الهدف هدف اعلان الدولة. واعتبرت ان التزام الحكومة الاسرائيلية بالاتفاقيات وتنفيذها لبنودها المتعلقة بالمرحلة الانتقالية ودخولها مفاوضات المرحلة النهائية لا يلغي الحق والواجب في اعلان الدولة في التاريخ الزمني الذي تنتهي فيه المرحلة الانتقالية وتنتهي فيه صلاحية الاتفاق. ونحن لا نرى ان فراغاً سياسياً سيحصل حيث ان اللجنة التنفيذية ومنظمة التحرير الفلسطينية هي الغطاء الشرعي والقانوني لوجود السلطة الوطنية.. وان الشعب الفلسطيني هو مصدر السلطات وصاحب الحق في تقرير مصيره. وعلى هذا الاساس كان قرار اللجنة المركزية بانه لا يمكن قبول اي اشتراط امريكي أو اسرائيلي بعدم اعلان الدولة في الرابع من ايار مقابل تمرير بعض استحقاقات المرحلة الانتقالية بما فيها اعادة الانتشار. ان هذا القرار يعني تمسكنا الكامل بالاتفاقية وبضرورة تنفيذها سواء ما يتعلق بالجانب الاسرائيلي وما يتعلق بنا. وقضية اعلان الدولة هي قضية فلسطينية محضة. واستحقاق خاص لا تنص عليه الاتفاقية وانما هو تحصيل حاصل، سواء كان بالتفاهم والاتفاق، وهو ما نحبذه، ولكننا ندرك استحالاته مع حكومة نتانيا هو.. او كان انعكاساً لواقع التجربة الاسرائيلية التي اعتمدت تاريخ نهاية الانتداب في 15 ايار 1948 واعلنت الدولة بناءً على قرار الجمعية العامة رقم 181 وكانت تدرك ان اعلانها ينطوي على قبول الجمعية العامة لاعلان الدولة العربية الفلسطينية. ولقد كانت الدولة الاسرائيلية المعلنه محاصره من دول عربية ومن مجتمع دولي يرفض عنصريتها واعتمدت على دعم امريكا والدول الاوروبية التي صنعت الفكرة الصهيونية.

ان الوضع القانوني القوي لاعلان الدولة، والذي يضمن الاعتراف كأحد المقومات لوضع الدولة في المجتمع الدولي قد تأمن بشكل كامل، وبما يفوق الدول المعترفة باسرائيل. ولكن حركتنا تواجه في تحضيراتها استكمال عناصر تكوين الدولة الاساسية الثلاث وهي الشعب والاقليم والسيادة. وتذكر حركة فتح ان واقع الشعب الفلسطيني هو العنصر الاكثر اهمية في تجسيد الدولة على الارض. حيث ان الشعب لا بد ان يكون وحدة واحدة وفي موقف واحد دون اي شرخ. وهو بذلك يصبح مصدر السلطات والسيادة. اما الاقليم فان الاحتلال يجعل الشعب يناضل لتحرير الاراضي المحتلة لدولة فلسطينية عربية. وان الدولة ستناضل من اجل استكمال سيادتها التي ستكون منقوصة بالاحتلال والحصار. ان اعلان الدولة كما تراه فتح هو اعلان نضالي من اجل السلام. من اجل الحرية من اجل ان تكون الدولة للفلسطينيين اينما كانوا ولاسقاط الاحتلال والعنصرية البغيضة عن كاهل شعبنا المناضل.

س: يرى البعض ان حركة "فتح" تضررت قاعدتها لحساب اجهزة الامن، هنالك لتهميش للدور التاريخي لحركة "فتح"، ما تعليقك؟

إن الدور التاريخي الذي لعبته حركة فتح لا يزال يفرض عليها الاستمرار في تحمل اعباء المسيرة. وفي التصدي للعدوان الصهيوني المتصاعد على الحركة واهدافها ونظرتها وتطلعها الى السلام الشامل والعدل والدائم. لقد عانت الحركة من الترهل والانفلاش في مراحل متعددة خلال مسيرة نضالها وخاصة

بعد الازمات والمواجهات التي كانت تفرز الغث على السمين حتى يتبين الخبيث من الطيب. فالدور الفتحوي الذي يتحمل مسؤولية اتفاقيات ثبت عجزها وانفضح ما تحتويه من عيوب ومتاعب وخداع صهيوني يجعلها تتحمل كل الاخطاء الناتجة عن هذه الاتفاقيات، ولكنها في الوقت نفسه هي التي كانت قادرة على تحقيق الانجازات التي ما كان يمكن ان تتحقق لولا الشجاعة وروح الاقدام التي تميزت بها فتح والتي اعتبرت انها تخوض مجازفة محسوبة لتفرض تكامل الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك حكومة اسرائيل. لقد كان الانجاز الا هم هو ان يشرح الصهاينة عقيدتهم العنصرية بان فلسطين ارض بلا شعب. وان الشعب الفلسطيني ليس له وجود. كل هذا انتهى عندما قبلت فتح تطبيق هجوم سلام المنظمة عام 1988 باقامة الدولة الفلسطينية على اساس قرار مجلس الامن 181 هذا الموقف هو الذي يعزز ويؤكد دور فتح التاريخي. اما الاخطاء التي ترتكبها الحركة سواء من خلال انحرافات بعض الاعضاء والقيادات الى حد الانشقاق ، كما حصل في حالات معروفة ، فهي قضايا تضعف الحركة وتقويها في نفس الوقت. فقد ثبت ان الخط السياسي العام والخط التنظيمي العام الذي يقوم على اساس الفكر الوطني الثوري المستقل هو الذي ينتصر في النهاية وهو صاحب المشروع الوطني الذي سيتوج باعلان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس المباركة.

اما بالنسبة للسلطة واجهزتها المدنية والامنية فقد استقطبت اعداد هامة من اعضاء الحركة. وقد شملت هذه الاعداد الكثيرين من الكوادر والقيادات وخاصة في الاجهزة الامنية التي استوعبت الآلاف من الاخوة المناضلين خريجي جامعات ومعاهد الصمود في سجون الاحتلال. لقد تميزت الحركة الاسيرة والتي عرفت انواع متميزة من الديمقراطية والمركزية داخل السجون بانها تصون للمناضلين سجلات نضالية اهلت الكثيرين منهم الى تبوء مراكز امنية ومدنية تتناسب مع كفاءاتهم ونضالهم.. وهذا لا يلغي بعض الاخطاء التي ترتكب من خلال الامزجة الشخصية او تأثيرات القرابة والمحسوبية والولاءات الشخصية التي هي جزء من امراض المجتمع ، والتي لا يمكن تجاوزها الا من خلال حملات التوعية والتثقيف الوطني على اساس البرامج الذي يعمل جهاز التفويض السياسي والتوجيه المعنوي تطبيقه.

س: تردد أن هنالك تجاوزات قامت بها بعض الاجهزة الامنية. بالحصول على اجهزة ومعدات متطورة مثل اجهزة التنصت من الولايات المتحدة بدون علم الرئيس عرفات؟

لا أعتقد ان هنالك من يستطيع العمل في اجهزة الامن الفلسطينية خارج معرفة وموافقة الاخ ابو عمار. وما يتردد من اشاعات حول التنصت واجهزته يظل في اطار الصلاحيات التي يوافق عليها الاخ ابو عمار وفي اطار القانون وسيادته.

س: هل تعتقد ان بعض اجهزة الامن الفلسطينية اصبحت تشكل خطراً داخلياً وكيف ترى علاقة حركة "فتح" مع اجهزة الامن الفلسطينية؟ وهل تعتقد ان بعض اجهزة الامن اسهمت في تغيير النظرة العامة الشعبية للحركة ودورها؟

إن جميع اجهزة الامن الفلسطينية تعمل ضمن رؤيا يحددها مجلس الامن القومي الذي يرأسه بشكل يومي الاخ ابو عمار. وهذه الاجهزة تعاني من خلل تضارب الصلاحيات. وهي امور موجودة في الاجهزة الامنية الشبيهة ، ولكنها في حالتنا تعاني ممن المبالغة وقلة التنسيق وقلة الخبرة. وقد حرصت المخابرات الاسرائيلية ان تلعب ادواراً قدرة في محاولة خلق التضارب والتنافس غير الشريف بين الاجهزة الامنية. وقد بدأت حملات دق الاسافين عندما بدأت المخابرات الاسرائيلية تروج بشكل مكثف حول الحالة الصحية للاخ ابو عمار وفتح مزاد علني اسرائيلي حول الخلافة. وقد كان واضحاً لنا ان هذا التهديد المباشر

الموجه للاخ ابو عمار من حكومة ننتيا هو انما يقصد الضغط على الاخ ابو عمار الذي تترس عنيداً في موقفه السياسي وتمسكه بالثوابت. كانت محاولة اغتيال خالد مشعل اشارة اخرى ارتكبتها حماقة المخابرات الاسرائيلية. هذه الضجة والخطة الجهنمية التي يرافقها جعلت بعض القادة التاريخيين في الاجهزة العسكرية واجهزة الامن الوطني يشعرون بان هنالك مخططات اسرائيلية تهدف الى خلق حالات استقطاب مدعومة من اسرائيل لتولي زمام المستقبل الفلسطيني.. هذه تجربة عاشتها الحركة لفترة ولكنها تجاوزتها بسرعة حيث ان الحركة بلجنتها المركزية وبمجلسها الثوري ولجانها التنظيمية تدرك ان الوحدة والتلاحم هما اساس قوة الحركة ووجودها. وان اجهزة الامن جميعها هي في خدمة وحدة الحركة ووحدة الشعب وحمايته من المشاريع الصهيونية وان المشاريع الفردية مهما حاول الصهاينة تلميع الافراد او طمس نور الحقيقة فان شعبنا الفلسطيني اصبح اكثر قدرة على التمييز بين الغث والسمين وان واقع الحركة التاريخي بالنسبة لاعضاءها وكوادرها وقياداتها هو واقع ايجابي غير ثأري او انتقامي فالذي يحكم العلاقات بين افراد الحركة هو قانون خاص بها هو قانون المحبة.. وهذا القانون لا يكون قابلاً للتطبيق الا اذا كان في سياق الجو الوطني وهو امر تميزت به حركتنا ، فالاجهزة الامنية للسلطة هي في معظمها تتشكل من اعضاء فتحاويين مناضلين وان ممارسات الافراد فيها تنعكس على واقع الحركة ايجاباً وسلباً. فكما ان هنالك من استخدموا اسلحة السلطة للقتل والجريمة ، فان هنالك اعضاء الحركة من استخدموا اسلحة السلطة للدفاع عن الشعب في مواجهات هبة الاقصى والنفق.. وهو ما اكد ان اجهزة الامن الوطني والاجهزة الامنية جميعها في خندق واحد لحماية السلطة ولحماية الشعب فان هناك من استخدم اسلحة السلطة لتنفيذ سلطة القانون ولاول مرة وذلك بتنفيذ حكم الاعدام بالمجرمين الذين قتلوا اخوة لهم عدواناً على الله والوطن. وانطلاقاً من قوله سبحانه وتعالى "ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب" صدق الله العظيم

س: يقال بان اللجنة المركزية لحركة "فتح" يسودها تدمير بسبب التشكيل الوزاري الاخير، وبعض اعضاء اللجنة المركزية رفضوا منح الثقة للحكومة الجديدة في المجلس التشريعي، لماذا استئنيت اللجنة المركزية من التشكيل والمشاورات؟

ما يقال يقال.. ولكن الحقيقة هي ان التشكيل الوزاري الاخير جاء مخيباً لآمال الكثيرين بعضهم لاسباب خاصة والاكثر لاسباب عامة. وعلى الرغم من الثقة التي منحها المجلس التشريعي للوزارة فان اوساطه لا زالت تردد مناقشات جلساته حول محاربة الفساد والمحاسبة على اساس الممارسة، ولقد كان الاخ ابو عمار يحرص على استشارة اللجنة المركزية عند اي خطوة يتخذها في اطار السلطة الوطنية او منظمة التحرير، ولكنه في التشكيل الاخير.. ولاسباب يدركها شخصياً لم يعرض التشكيل المقترح على اللجنة المركزية. وهو الامر الذي اعطي الحرية لاعضاء اللجنة المركزية. ولاعضاء الحركة في التشريعي على التصويت بناء على القناعات الشخصية او المصالح الشخصية وهو الامر الذي جرى. ولابد في هذا السياق من الاشارة الى ان الاخ ابو عمار مارس صلاحياته كرئيس للسلطة الوطنية المنتخب من الشعب الفلسطيني في الوطن وليس كقائد عام لحركة فتح. وان المجلس التشريعي مارس صلاحياته القانونية واعطى الثقة. وفي هذه الحالة تصبح الوزارة ، بغض النظر عن الرأي الشخصي فيها ، هي وزارة شرعية وتشكل مع الاخ الرئيس السلطة التنفيذية بكامل صلاحياتها والتزاماتها.

وانها لثورة حتى النصر